

الأربعاء
29 رجب 1438 هـ
26 أبريل 2017 م



ملحق العدد 1337
السنة الثالثة والستون

محتويات العدد

مجلس الوزراء

قانون رقم 15 لسنة 2017.....(3-5)

قانون رقم 16 لسنة 2017.....(6-15)

- وعلى القانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقانون رقم (32) لسنة 2003 ،
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2003 بشأن الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون،
- وعلى القانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (2) لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة ،
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص ،
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية ،
- وعلى القانون رقم (116) لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت ،
- وعلى القانون رقم (116) لسنة 2014 في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ،
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2016 بتنظيم الوكالات التجارية،
- وعلى القانون رقم (22) لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ،
- وعلى القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة ؛
- وعلى المرسوم رقم (1) - مالية - لسنة 1959 بنظام السجل التجاري ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:
- (مادة أولى)
- يستبدل بنصوص المواد (96 بند 3 ، 97 ، 98 ، 147) من القانون رقم (1) لسنة 2016 المشار إليه النصوص التالية :
- مادة (96 - بند 3) :
- 3 - مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد .
- مادة (97) :
- لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء ، وسلمت الحصص العينية إلى الشركة .
- وتحدد اللائحة التنفيذية مواعيد إيداع الحصص النقدية في البنوك المحلية.
- مادة (98) :
- يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية - يحدد قيمتها عقد التأسيس - وتكون الحصص غير قابلة للتجزئة .

لتسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات ، حيث تضمنت المادة الأولى استبدال عدة نصوص وتعديلها ، وذلك بتعديل البند رقم (3) من المادة رقم (96) الخاص بعنوان الشركة بإضافة البريد الإلكتروني أو صندوق البريد كمتطلب للعنوان وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية وطبيعة الشركات الحديثة .

وأيضاً إلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة وذلك من خلال تعديل المادة رقم (97) وترك تحديد مواعيد الإيداع لللائحة التنفيذية ، حيث أن تلك المسألة تتعلق بنوع الترخيص وتأتي بشكل لاحق على التأسيس وهو الأمر المتعارف عليه في الدول المقارنة ، بل أن التقارير الدولية تنظر إليه كعائق أمام المبادرين .

وتم إلغاء الحد الأدنى للحصص النقدية والمحدد بمائة دينار كويتي وترك الأمر لإرادة الشركاء ليم تحديده في عقد التأسيس وذلك في المادة رقم (98) .

وبالنسبة لشركة المساهمة العامة فقد تم إلغاء شرط كتابة رأس مال الشركة لتحقيق أغراضها في المادة رقم (147) .

وإذا تعدد مالكو الحصة الواحدة تعين عليهم أن يختاروا من بينهم شخصاً واحداً يمثلهم تجاه الشركة .

مادة (147) :

يجب أن يكون رأس مال الشركة بالنقد الكويتي وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لرأس مال الشركة وفقاً لنوع نشاطها ، وما يدفع منه عند التأسيس .

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 26 رجب 1438 هـ

الموافق : 23 أبريل 2017م

المذكورة الإيضاحية

للقانون رقم 15 لسنة 2017

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016

بإصدار قانون الشركات

جاء هذا القانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة

2016 بإصدار قانون الشركات مستهدفاً تعديلات على بعض

أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة العامة